الأنباء
الخميس 17 يناير 2019
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض إلى 58,1 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 25 سنتا ليبلغ 58,19 دولارا بتراجع 0,4٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس بعدما قفزت بنحو 3٪ في الجلسة السابقة في الوقت الذي بددت فيه توقعات بأن تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبيك قد تحسن العوامل الأساسية للسوق اثر تباطؤ الاقتصاد العالمي. وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 60,83 دولارا للبرميل مرتفعة 19 سنتا أو 0,3٪ مقارنة مع الإغلاق السابق. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 10 سنتات أو 0,2٪ مقارنة مع سعر التسوية السابقة عند 52,21 دولارا للبرميل.

75 دولاراً للبرميل متوسط أسعار النفط خلال العام الحالي

«موديز»: نظرة مستقرة للاقتصاد الكويتي في 2019.. رغم التحديات

- 100٪ نسبة التكويت في القطاع العام بحلول 2028.. و30 إلى 60٪ في الخاص
- التوترات الجيوسياسية مصدر رئيسي للمخاطر بالمنطقة وتعد حافزاً للإنفاق العسكري
- ارتفاع معدلات البطالة سيشكل خطراً سياسياً واجتماعياً إذا أخفقت سياسات التوطين
- احتمال تأجيل آخر لتطبيق الضريبة المضافة
- بقاء أسعار النفط قريبة من 60 دولاراً يعرض ميزانيات «الخليج» للعجز المالي
- الكويت تخفض إنتاجها النفطي بواقع 85 ألف برميل يومياً
- لن يتم إصدار سندات دين جديدة محلياً أو عالمياً إلا بعد موافقة مجلس الأمة
- أصول الهيئة العامة للاستثمار مصدات واقية من الهزات الخارجية والتقلبات

محمود عيسى

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية المستقرة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام على نحو يعكس توقعاتها لظروف الائتمان الأساسية التي ستقود الائتمان السيادي خلال فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا المقبلة.

وأشارت «موديز» الى ان ارتفاع أسعار النفط خلال معظم عام 2018 ساعد على خفض الضغوط المالية والخارجية على دول الخليج على المدى القصير، لكن الوكالة ترى ان فترات ارتفاع أسعار النفط تتجه لتقويض الزخم لدى الحكومات لتنويع قواعدها المالية وكبح جماح الإنفاق العام، مما يجعل الصورة الائتمانية لهذه الدول عرضة للمراحل المستقبلية من انخفاض أسعار النفط.

أما في 2019، فتعتقد وكالة موديز بقاء التوترات الجيوسياسية مصدرا رئيسيا للمخاطر، ناهيك عن كونها حافزا للإنفاق المالي المتصاعد المرتبط بالنواحي العسكرية، وعلى المدى الأبعد فإن ارتفاع معدلات البطالة سيشكل مخاطر سياسية واجتماعية إذا أخفقت سياسات توطين الوظائف في خلق فرص جديدة لمواجهة الطلب من المواطنين.

عجز الميزانية

وحول عجز ميزانية الكويت قالت الوكالة انه في حال بلوغ أسعار النفط 50 دولارا للبرميل فان عجز الميزانية سيبلغ أكثر من 20٪، وفي حال بلوغ الأسعار 75 دولارا فإن العجز المالي سينخفض لحوالي 8٪.

وحول الحساب الجاري ذكرت الوكالة بانه في حال بلوغ أسعار النفط 50 دولارا فإن عجز الحساب الجاري سيكون ـ 1٪، وفي حال بلوغ أسعار النفط 75 دولارا فإن فائض الحساب الجاري سيرتفع بأكثر من 15٪.

وأضافت الوكالة ان هذا البحث الذي جاء بعنوان «الاقتصادات الخليجية مستقرة، لكن الإصلاح المالي، والجغرافيا السياسية والبطالة تشكل تحديات» هو تحديث للأسواق وليس إجراء تصنيفيا، حيث ان خمسا من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تصنفها موديز لديها حاليا تتمتع بنظرة مستقبلية مستقرة، في حين صنفت الوكالة سلطنة عمان عند مستوى Baa3 مع نظرة مستقبلية سلبية.

وعلى النقيض من ذلك كانت 3 اقتصادات من الست في بداية عام 2018 تحمل نظرة مستقبلية سلبية.

ومع ان احتمالية تخفيض التصنيف الائتماني قد تضاءلت، إلا أنها بصورة جزئية جاءت من مستويات تصنيف أدنى في أعقاب الإجراءات التي اتخذت لمنح البحرين تصنيفا من فئة B2 مستقرة في عام 2018.

وأشارت موديز الى ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي لن يتغير على نطاق واسع في 2019، حيث ان تخفيضات إنتاج النفط التي وافقت عليها دول أوبيك وحلفاؤها أدت إلى استقرار أو تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يرتفع بشكل طفيف فقط.

وعلى هذه الخلفية، تتوقع موديز أن تظل معدلات البطالة دون تغيير على نطاق واسع أو أن ترتفع بصورة طفيفة في جميع دول المنطقة. أما على المدى البعيد فان الاتجاهات الديموغرافية سترفع معدلات البطالة، إلا إذا تزايد التحاق المواطنين بوظائف في القطاع الخاص بشكل ملحوظ. ولما كان مرجحا ان دول مجلس التعاون الخليجي قد خلفت وراءها الإصلاحات المالية، فإنها ستعول على أسعار النفط والإنتاج ليكونا بمنزلة المحرك الرئيسي لموازنة أوضاعها المالية خلال العام المقبل.

أسعار النفط

وبموجب تقديرات الوكالة الحالية لمتوسط أسعار النفط بنحو 75 دولارا للبرميل في عام 2019، فإن التوازنات المالية ستكتسب قوة بشكل متواضع مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، فإن الانخفاض الحاد لأسعار النفط في الربع الأخير من عام 2018 يسلط الضوء على ضعف الأوضاع الائتمانية الخليجية ويعرضها لمخاطر انخفاضات أخرى في المستقبل. وإذا ما بقيت الأسعار قريبة من 60 دولارا للبرميل، فإن عجز الميزانيات سيكون أوسع ومن المرجح أن يكون الدين أعلى من تقديراتنا الحالية.

كما سيستمر تفاقم التوترات الجيوسياسية التي قد تتصاعد في عام 2019 إذا دفعت إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران للشروع باتخاذ بموقف أكثر تدخلا في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. ومن المعلوم إن الإنفاق العسكري في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مرتفع بالفعل، وقد يؤدي ارتفاع التوترات التي تستدعي زيادة الإنفاق على الدفاع، إلى زيادة الضغط على الميزانيات المالية. وسيحدث إغلاق إيران لمضيق هرمز تأثيرا كبيرا على الجوانب الائتمانية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع انه لايزال غير محتمل نسبيا.

بالنسبة للكويت وقطر والسعودية يتراوح سعر التعادل بين 50 دولارا و60 دولارا للبرميل، أما تحت مستوى 50 دولارا فإن هذه الدول ستعاني من عجز بسيط في حساباتها الجارية.

وبالنسبة للكويت فإنها ستعاني عجزا ماليا كبيرا ـ باستثناء دخل الاستثمارات ـ لكن كل أصول الهيئة العامة للاستثمار تعمل كمصدات واقية من الهزات الخارجية والتقلبات وتمكن الكويت من امتصاص هذه الهزات بارتياح.

من ناحية أخرى، ستكون الكويت والبحرين اكثر دول الخليج تعرضا لمخاطر إغلاق الممرات المائية لعدم وجود البدائل لمضيق هرمز.

لن تكون الكويت قادرة على إصدارات سندات دين جديدة سواء في السوق المحلي او العالمي الى ان يوافق مجلس الأمة على النسخة الجديدة من قانون الدين العام الذي وضعت مسودته في عام 2018، كما ان تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد تأجل حتى عام 2021 مع التنويه بضعف سجل الكويت في تطبيق السياسات والقوانين، ما يشير الى احتمال تأجيل آخر لتطبيق الضريبة المضافة.

مساهمة قطاع الهيدروكربون في النمو خلال عام 2019 ستتراوح بين محايدة الى سلبية مقارنة مع المساهمة الإيجابية في 2018.

وستخفض الكويت والإمارات إنتاجهما بموجب اتفاق أوبيك بنحو 96 ألف برميل و85 الف برميل يوميا على التوالي، الأمر الذي سيؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى أساس سنوي فإن الكويت شأنها في ذلك شأن كل دول الخليج باستثناء دولة الإمارات، فإن إنتاج النفط في عام 2019 سيبقى دون تغيير او يشهد تغييرا طفيفا.

وعلى صعيد العمالة، فإن الكويت تخطط ليصبح القطاع الحكومي مشغولا بنسبة 100٪ من المواطنين بحلول عام 2028، وما بين 30٪ إلى 60٪ من العمالة في القطاع الخاص من المواطنين، بينما النسبة في الوقت الحاضر 66٪ في قطاع البنوك وتتدنى النسبة إلى 3٪ فقط في بعض القطاعات مثل الصناعات والتصنيع والزراعة.

أخبار السوق

«سفن» تؤسس شركة لاستقدام العمالة برأسمال مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن اتخاذ إجراءات تأسيس شركة جديدة باسم «هايسكو لاستقدام العمالة الفنية المتخصصة»، برأسمال قدره مليون دينار. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن الشركة سوف تمارس أنشطة استقدام العمالة الفنية المتخصصة، واستقدام العمالة الأهلية. وأوضحت «سفن» أن حصتها في رأسمال الشركة الجديدة نسبة 80٪ والحصة الباقية البالغة 20٪ لصالح شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة (مقفلة تابعة). وأكدت الشركة أنها ستقوم بالإفصاح عند الانتهاء من إجراءات القيد والشهر. وذكرت «سفن» أن الأثر المالي للمعلومة السابقة سيظهر في البيانات المالية السنوية المجمعة للشركة الأم وتصنيف الشركة الجديدة كشركة تابعة. وحققت «سفن» أرباحا بقيمة 7,1 ملايين دينار للتسعة أشهر الأولى من العام الماضي، مقارنة بربح قدره 4,5 ملايين دينار بالفترة المماثلة من 2017، بارتفاع نسبته 57,8٪.

«الخير» توافق على عرض «الاستثمارات» لشراء 20٪ من «السكب»

أعلنت شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات أنها وافقت على عرض مقدم من قبل شركة الاستثمارات الوطنية لشراء حصتها في شركة السكب الكويتية والبالغة 31,43 مليون سهم بنسبة 20,43٪ من رأس المال المصدر والمدفوع لشركة سكب.

وقالت الشركة في بيان منشور على موقع البورصة أن السعر بحسب العرض المذكور يبلغ 250 فلسا للسهم الواحد، وسيتم تنفيذ عملية البيع وفق القواعد والأنظمة المعمول بها لدى البورصة وهيئة أسواق المال.

«السور» تبيع 4,8 ملايين سهم في «المتكاملة»

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود عن إتمام صفقة ذات طبيعة خاصة الاثنين الماضي، ببيع 4,82 ملايين سهم من أسهم الشركة المتكاملة القابضة. وقالت «السور» في بيان على موقع البورصة أمس إن البيع تم بسعر 830 فلسا للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية تقدر بحوالي 4 ملايين دينار.

وأوضحت الشركة أن البيع تم لصالح شركة أدفانتج القابضة (الشركة التابعة). وبينت «السور» أنه لا يمكن قياس الأثر المالي للصفقة في الوقت الحالي، حيث ان الصفقة تمت بين الشركة الأم وشركتها التابعة وأن القوائم المالية المجمعة لن تعكس هذا الأثر.

وكان تقرير الإفصاح عن قائمة كبار الملاك ببورصة الكويت، لجلسة الاثنين الماضي، أظهر ارتفاع حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في «المتكاملة» من 8,26٪ إلى 8,81٪، بزيادة قدرها 0,55٪.

الجدير بالذكر أن الحصة الأكبر في «المتكاملة» تعود إلى جاسم مصطفى بودي ومجموعته شركة مشاريع كويست للتجارة العامة بواقع 24,4٪. ويبلغ رأسمال «المتكاملة» 22 مليون دينار، موزعة على 220 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

9,5 ملايين دينار تسهيلات ائتمانية من «وربة» لـ «أولى وقود»

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عن توقيع عقد تسهيلات ائتمانية للحصول عليها عند اللزوم من بنك وربة بمبلغ 9,5 ملايين دينار. وقالت «أولى وقود» في بيان على موقع البورصة أمس، إن الشركة وافقت على تفويض رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع على العقود حين تسلمها. وأوضحت أنه لا يوجد أثر للمعلومة السابقة على المركز المالي للشركة حاليا، ولدى استخدام القرض سيتم إدراج تأثيره على تلك البيانات وفقا للمبالغ المستخدمة خلال مدة العقد. وكانت أرباح الشركة ارتفعت 13,1٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 3,54 ملايين دينار، مقابل أرباح بقيمة 3,13 ملايين دينار في الفترة المماثلة من 2017.

الكويتيون خامس أكبر مشتر للعقارات بتركيا

78,4٪ نمو مبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال 2018

كونا: أظهرت بيانات إحصائية تركية أمس أن الكويتيين جاؤوا في المرتبة الخامسة من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في عام 2018.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها مؤسسة الاحصاء التركية أن المواطنين الكويتيين اشتروا 2199 عقارا في العام الماضي ليحتلوا المرتبة الخامسة بعد العراقيين الذين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 8205 عقارات في حين جاء الإيرانيون ثانيا بشراء 3652 عقارا ثم السعوديون بعدد 2718 عقارا والروس بعدد 2297 عقارا.

وأوضحت البيانات أن مبيعات العقارات للأجانب في تركيا سجلت ارتفاعا في العام الماضي بنسبة 78,4٪ مقارنة بعام 2017 مبينة أن العدد الإجمالي للمبيعات بلغ 39663 عقارا في عام 2018.

وأضافت ان مدينة اسطنبول كانت أكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في 2018 اذ بلغ عدد العقارات المبيعة 14270 عقارا تلتها (أنطاليا) بعدد 7938 ثم (بورصا) بعدد 2720 ثم أنقرة بعدد 2133 عقارا.

وفيما يتعلق بمبيعات العقارات في تركيا بشكل عام أشارت البيانات الى انخفاضها خلال العام الماضي بنسبة 2,4٪ مقارنة بعام 2017 حيث تم بيع 1375398 عقارا في جميع أنحاء تركيا.

وذكرت البيانات ان اسطنبول جاءت بالمرتبة الاولى بين المدن التركية الأكثر بيعا للعقارات في العام الماضي اذ بلغت مبيعاتها 234055 عقارا تلتها أنقرة بعدد 131161 عقارا ثم (ازمير) بعدد 75672 عقارا فيما حلت مدينة (هكاري) بأسفل القائمة بمبيعاتها البالغة 159 عقارا.

وكانت مؤسسة الاحصاء التركية أعلنت في يناير 2018 ان الكويتيين جاؤوا في المرتبة الثالثة من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في عام 2017 بعدد 1691 عقارا بعد العراقيين الذين تصدروا القائمة بشراء 3805 عقارات في حين جاء السعوديون ثانيا بشراء 3345 عقارا ثم الروس 1331 والأفغان 1078 عقارا.